المعيار المحاسبي الخاص
بتكلفة الاقتراض

نطاق المعيار :

1- يجب تطبيق هذا المعيار عند المحاسبة عن تكلفة الاقتراض .

2- لا يتناول هذا المعيار التكلفة الفعلية أو المحسوبة على حقوق الملكية بما فى ذلـك تكلفـة الحصص الممتازة التي لا تبوب كالتزام .

تعريفات :

3- تستخدم المصطلحات التالية فى هذا المعيار بالمعنى المذكور قرين كل منها :

تكلفة الاقتراض : هي الفوائد والتكاليف الأخرى التي تتكبدها المنشـأة نتيجـة لاقتـراض الأموال

الأصل المؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض : هو ذلك الأصل الذي يتطلب بالضرورة فتـرة القصير والطويلالأجل لتجهيزه للا

(ب) استهلاك الخصم أو العلاوة المتعلقة بالاقتراض .

(ج) استهلاك التكاليف الأخرى التي تتكبدها المنشأة من أجل الاقتراض .

(د) فروق العملة التي تنشأ من الاقتراض بالعملة الأجنبية إلى المدى الذي تعتبر فيـه تلك الفروق تعديلاً لتكلفة الفوائد .

- من أمثلة الأصول المؤهلة لتحمل تكلفة الاقتراض : بنود المخزون التي يتطلب تجهيزها لتكون قابلة للبيع فترة زمنية طويلة ، والاستثمارات العقارية ، والأصـول الثابتـة التـي تتطلب فترة زمنية طويلة لتهيئتها للغرض المحدد لها ، ومن ثم يخرج مـن عـداد هـذه الأصول بنود المخزون التي تصنع بصورة دورية أو متكررة فى فترة زمنية قصـيرة ، وكذلك الأصول التي تكون جاهزة للاستخدام فى الأغراض المحددة لها أو للبيع فى نفس تاريخ اقتنائها .

المعالجة النموذجية لتكلفة الاقتراض :

6- تعالج تكلفة الاقتراض باعتبارها مصروفاً يحمل على الفترة المالية التـي تكبـدت فيهـا المنشأة هذه التكلفة .

المعالجة البديلة المسموح بها :

7- يتم إضافة تكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة بشراء أو إنشاء أو إنتاج أصل ما إلى تكلفـة هذا الأصل عندما يكون من المتوقع أن تؤدى تكلفة الاقتراض إلى إضافة منافع مسـتقبلية للمنشأة وتكون هناك إمكانية لقياس هذه التكلفة بشكل يمكن الاعتماد عليه .

تكلفة الاقتراض التي يمكن رسملتها :

8- تكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة بشراء أو إنشاء أو إنتاج الأصل المؤهل لتحمـل تكلفـة الاقتراض هي تكلفة الاقتراض التي كان يمكن تجنبها إذا لم يتم الانفاق على هذا الأصل .

فإذا قامت المنشأة باقتراض أموال خصيصاً بغرض الحصول علـى أصـل بعينـه مؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض ، فان تكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة بهذا الأصل يمكـن تحديدها بسهولة .

9- قد يصعب إيجاد علاقة مباشرة بين قرض معين وأصل مؤهل لتحمل تكلفـة الاقتراض ، كما قد يصعب أيضا تحديد الاقتراض الذي كان من الممكن تجنبه ، وتظهر هذه الصعوبة على سبيل المثال : عندما يكون نشاط التمويل فى المنشـأة منسـقاً مركزيـاً ، وتظهـر الصعوبة أيضا عندما تقوم مجموعة شركات باسـتخدام تشـكيلة مـن أدوات التمويـل لاقتراض الأموال بمعدلات فائدة أو بأعباء متباينة ثم إعادة إقراض تلك الأموال بشـروط مختلفة لشركات المجموعة ، وتظهر تعقيدات أخرى من خـلال اسـتخدام تسـهيلات أو قروض ممنوحة أو مرتبطة بعملات أجنبية ، وذلك عندما تمارس المجموعة نشاطها فـى ظل اقتصاد يعانى من التضخم الشديد ، أو نتيجة التذبذب فى أسعار الصرف الأجنبـي ، ونتيجة لذلك فانه يصعب تحديد قيمة تكلفة الاقتراض المتعلقة مباشـرة باقتنـاء الأصـل وبالتالي يصبح التقدير الحكمى أمرا مطلوباً .

10- تتمثل قيمة تكلفة الاقتراض التي يتم رسملتها على الأصـل المؤهـل لتحمـل تكلفـة الاقتراض فى تكلفة الاقتراض الفعلية التي تتكبدها المنشأة خلال الفتـرة بسـبب عمليـة الاقتراض مطروحاً منها أي إيراد يتحقق من الاستثمار المؤقت للأموال المقترضة .

11- عندما يتم الاقتراض بصفة عامة وتستخدم الأموال المقترضة فى اقتناء أصل مؤهـل لتحمل تكلفة الاقتراض ، فانه يجب تحديد قيمة تكلفة الاقتراض التـي يمكـن رسـملتها

باستخدام معدل للرسملة على الانفاق الخاص بهذا الأصل ، ويجب أن يحسب هذا المعدل على أساس المتوسط المرجح لتكلفة الاقتراض للمنشأة عن القروض القائمة خلال المدة ، وذلك بعد استبعاد القروض التي تم إبرامها خصيصاً بغرض اقتناء أصل بذاته مؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض .

12- فى بعض الحالات يكون من المناسب ضم كافة عمليات الاقتراض للشركة الأم والشركات التابعة لها عند حساب المتوسط المرجح لتكلفة الاقتراض ، وفى حالات أخرى يكون من المناسب أن تستخدم كل شركة تابعة متوسطها المرجح لتكلفة الاقتراض للقروض الخاصة بها .

حدود الرسملة :

13- يجب ألا تزيد جملة تكلفة الاقتراض التي يتم رسملتها فى فترة محاسبية عن جملة ما يستحق على المنشأة من تكاليف اقتراض خلال ذات الفترة .

14- يجب ألا تزيد تكلفة الأصل بعد تضمينها تكلفة الاقتراض عن القيمة الاستبدالية أو صافى القيمة البيعية للأصل .

بدء الرسملة :

15- تبدأ رسملة تكلفة الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل المؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض عندما :

(أ) يتم الانفاق على الأصل .

(ب) تتكبد المنشأة تكلفة الاقتراض .

(ج) تكون الأنشطة اللازمة لإعداد الأصل للاستخدام فى الأغراض المحددة له أو لبيعه للغير محل تنفيذ فى الوقت الحالي .

16- يتضمن الانفاق على الأصل المؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض تلك النفقات التي نتجت عن سداد نقدي أو تحويل أصول أخرى أو الالتزام بالتزامات ينتج عنها تحمل أعباء تمويل ، ويتم تخفيض قيمة تلك النفقات بقيمة الدفعات المحصلة أو المنح المستلمة عن هذا الأصل (انظر المعيار المحاسبي الخاص بالمحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية) .

ويمثل متوسط القيمة الدفترية للأصل خلال الفترة – متضمناً تكلفـة الاقتـراض التي سبق رسملتها خلال الفترات السابقة – قياساً تقريبياً معقولاً للنفقات التي يتم تطبيـق معدل الرسملة عليها خلال تلك الفترة .

17- لا تقتصر الأنشطة اللازمة لإعداد أصل للاستخدام فى الأغراض المحددة له أو لبيعـه للغير على أنشطة الإنشاء الفعلي للأصل ، وانما تشمل أيضا الأعمال الفنيـة والإداريـة السابقة على أعمال الإنشاء الفعلي مثل الأنشطة المتعلقة بالحصول على الموافقات مـن الجهات المعنية قبيل البدء فى أعمال الإنشاء الفعلي ، وكذلك مثل أعمال التحسينات التي يتم إجراؤها على الأراضي المقتناة بغرض إنشاء مبنى عليها وذلك قبل البدء فى إنشـاء هذا المبنى ، ومن ثم فانه يتم رسملة تكلفة الاقتراض التي تتكبدها المنشـأة عـن هـذه الأراضي أثناء فترة تنفيذ هذه التحسينات ، فى حين لا يتم رسملة هـذه التكلفـة خـلال الفترة التي تكون فيها تلك الأراضي محتفظ بها دون إجراء أعمال تحسينات عليها .

تعليق الرسملة (الإيقاف المؤقت) :

18- يجب التوقف عن رسملة تكلفة الاقتراض مؤقتاً خلال الفترة التي تتوقف فيها المنشـأة عن تنفيذ الأعمال اللازمة لإعداد الأصل للاستخدام فى الأغراض المحددة لـه أو لبيعـه للغير ، إلا إذا كان هذا التوقف المؤقت بمثابة خطوة ضرورية فى عملية إعداد الأصـل مثل حالة التوقف خلال الفترات المطلوبة لنضج المخزون أو التأخر فى إنشـاء كـوبري بسبب ارتفاع منسوب المياه .

التوقف عن الرسملة :

19- يجب التوقف عن رسملة تكاليف الاقتراض عند الانتهاء من كل الأعمال الجوهريـة اللازمة لإعداد الأصل للاستخدام فى الأغراض المحددة له أو لبيعه للغير ، حتـى لـو كانت هناك بعض الأعمال الإدارية الروتينية مازالت مستمرة ، أو إذا كانـت الأعمـال المتبقية تتمثل فى بعض أعمال التعديلات البسيطة مثل الديكورات التي يتم تغييرها حسب طلب المشترى أو المستخدم .

20- عند الانتهاء من إنشاء أجزاء من الأصل وكان من الممكن استخدام الجـزء المنتهـى أثناء استكمال إنشاء باقي أجزاء الأصل ، فانه يجب التوقف عن رسملة تكلفة الاقتـراض على الأجزاء المنتهية طالما تم الانتهاء من كل الأنشطة الجوهرية اللازمة لإعـداد هـذه الأجزاء فى الأغراض المحددة لها أو لبيعها للغير .

21- يعتبر المجمع التجاري المكون من عدة مبانٍ هو أحد أمثلة الأصول التي يمكن استخدام كل جزء منها على حدة أثناء استكمال إنشاء باقي الأجزاء ومن ثم يتعين التوقف عن رسملة تكلفة الاقتراض للأجزاء المكتملة ، أما بالنسبة للمصنع الذي يتطلب إنشاؤه تركيب خطوط إنتاج عديدة بالتوالى فى أجزاء مختلفة من المصنع داخل نفس الموقع كمصنع حديد وصلب مثلاً فيلزم الانتهاء من إعداده كاملاً قبل إمكان استخدام أي جزء من أجزائه .

الإفصاح :

22- يجب أن تفصح القوائم المالية عما يلي :

(أ) السياسة المحاسبية المتبعة لمعالجة تكلفة الاقتراض .

(ب) مبلغ تكلفة الاقتراض المرسملة خلال الفترة .

(ج) معدل الرسملة المستخدم لتحديد قيمة تكلفة الاقتراض المرسملة .